

Distr.: General
12 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة بونس (نائبة الرئيس) (الفلبين)
فيما بعد: السيدة كريمزار (نائبة الرئيس) (سلوفينيا)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16513 (A)



في غياب السيد بيانغ (غابون)، تولت نائبة الرئيس، السيدة بونس (الفلبين)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١١١ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/73/125)

١ - السيد يعقوب (ماليزيا): قال إن حكومته تدين جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، بما في ذلك التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والتي تسببت في خسائر في أرواح الأبرياء وإحراق الضرر بالمتلكات العامة والهيكل الأساسية. وأضاف بأن أعمال الإرهابيين غير مقبولة. ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية، ولا ينبغي مساواته بالكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير؛ وتكاد جميع أعمال الإرهاب تقريباً تُرتكب من قبل جماعات تشعر أنها تعرضت للاضطهاد بوحشية ولا تملك وسيلة للتماس الانتصاف. ولذلك، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب - وبخلاف ذلك لن تنتهي الحلقة المفرغة من الإرهاب والعنف.

٢ - ومضى قائلاً إن مكافحة الإرهاب تتطلب اتباع نهج على مستوى الدولة بأسرها، وبناء على ذلك، اتخذت ماليزيا الخطوات اللازمة لتعزيز الأطر القانونية السارية لديها وحشدت قوى السلطات المختصة بغية تكتيف جهود إنفاذ القوانين. وقد تم تجريم الإرهاب بموجب التشريعات المعتمدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤. وعلى الصعيد الدولي، أصبحت ماليزيا من الدول الأطراف في ٩ صكوك من بين الصكوك القانونية الدولية الأربعة عشر المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وباتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) لعام ٢٠٠٧ المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛ وما فتئت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ شريكا في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

٣ - غير أن ماليزيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمتمثل في احتمال قيامهم بنشر أيديولوجيتهم على عامة الناس. وأصبح كسب قلوب وعقول المقاتلين العائدين وعامة الناس جزءاً أساسياً من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة. ومن بين التدابير المتخذة للقضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب مكافحة خطاب الإرهابيين والمتطرفين، وتنفيذ برامج تهدف إلى القضاء على نزعة التطرف وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

لفائدة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونشر الآراء الدينية المعتدلة على الجمهور، ولا سيما الشباب.

٤ - وبالإضافة إلى الجهود المحلية، ثمة تدابير من الضروري اتخاذها من أجل مكافحة تهديد لا يعترف بالحدود ولا بالجنسيات، وهي تشمل تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وتحسين تبادل المعلومات، وتبادل الخبرات، وتحسين آليات بث الرسائل المضادة. وترحب ماليزيا باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٨٤/٧٢ بشأن الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وإطلاق مدونة قواعد السلوك من أجل تحقيق عالم خال من الإرهاب. ويمكن أن يساهم هذان النصان في التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٥ - وفي ختام بيانه، أكد من جديد دعم وفده لعمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

٦ - السيدة فيليبس - أوميزوريك (نيجيريا): قالت إن الأعمال الإرهابية غادرة وتتسبب عادة في زعزعة استقرار هيكل الحكم، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة في التنمية؛ وبالتالي هناك حاجة إلى وضع نهج تعاوني وشامل للجميع من أجل ردع الإرهاب والقضاء عليه. ونيجيريا ليست غريبة على أنشطة الإرهابيين، ولا سيما جماعة بوكو حرام، ولكن حكومتها تصدت لتلك الجماعة ودمرتها، ووضعت استراتيجيات جريئة وقوية لمواصلة معالجة الفئات الشنيعة التي رتكبتها تلك الجماعة. ولتحقيق هذه النتيجة، ساعدها إلى حد كبير العديد من الشركاء ودول الجوار، ولا سيما الكاميرون، وتشاد، والنيجر، وبنن.

٧ - وتستند استراتيجية نيجيريا لمكافحة الإرهاب إلى أرضية راسخة تتمثل في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونجحت هذه الاستراتيجية في توحيد النيجيريين من جميع مناحي الحياة نحو هدف دحر جماعة بوكو حرام. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم تشجيع الزعماء الدينيين على استخدام أماكن العبادة لتنوعية أتباعهم من خطر التطرف والتعصب. وأدى برنامج القضاء على نزعة التطرف لدى أعضاء بوكو حرام الثائبن وإعادة تأهيلهم، وإعادة توجيههم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن الصندوق المخصص لدعم الضحايا، والمبادرة الرئاسية المخصصة للشمال الشرقي من البلد، ومبادرة المدارس الآمنة، إلى تيسير الإغاثة الإنسانية والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي وإعادة توطين الأشخاص المشردين من قبل جماعة بوكو حرام.

لاهاي - مراكش حول الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي اعتمدت في عام ٢٠١٤.

١٢ - وعلى الصعيد الوطني، وضع المغرب استراتيجية تتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تركز على الحوكمة الأمنية، وتحسين الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، والتنمية البشرية، واعتماد قوانين جديدة وإجراء إصلاحات دينية، تشمل إحداث سلطة أكاديمية تكون مسؤولة عن تفسير نصوص من القرآن والحديث النبوي؛ ووضع برامج للقضاء على نزعة التطرف لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع؛ وتدريب الدعاة الشباب على مبادئ الحوار والتسامح والاعتدال والتعايش والاحترام، التي يدعو إليها الدين الإسلامي.

١٣ - وفي ختام بيانه قال إن المغرب انضم تقريبا إلى جميع صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتحلى التزامه العميق بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في التوقيع مؤخراً على مدونة قواعد السلوك من أجل تحقيق عالم خال من الإرهاب.

١٤ - السيد موسى (جيبوتي): قال إن العقدين الماضيين شهدا ترابطاً متزايداً بين العوامل التقليدية وغير التقليدية لانعدام الأمن. وإن القضاء على الإرهاب ومنع التطرف العنيف يستلزمان اتباع نهج متعدد الأبعاد يستند إلى تعزيز مشاركة الناس وتحسين التعاون بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، على حد سواء. وقال إن وفد بلده يشيد تبعاً لذلك بعقد الأمين العام للمؤتمر الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي حين أنه يدعم على نحو لا لبس فيه إصلاحات هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي جرى الاضطلاع بها مؤخراً، يود أن يؤكد أن تلك الإصلاحات سوف تفتقر إلى الكفاءة ما لم تقترن بزيادة المساعدة التقنية الثنائية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

١٥ - وما برحت منطقة شرق أفريقيا واحدة من أولى المناطق التي وقعت ضحية للاعتداءات والهجمات ذات الدوافع الأيديولوجية التي ارتكبتها جماعات إرهابية متطرفة مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب. وبعد التجارب المتعاقبة من إراقة الدماء التي شهدتها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، فقد أصبحت تلك الدول أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الإرهاب، وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، تم إنشاء مركز الخبرة الرفيعة لمنع ومكافحة التطرف العنيف، الذي يتشرف بلده باستضافة، حسب قوله. وقد كرس المركز، وهو الأول من نوعه في

٨ - ولا يمكن كسب الحرب على الإرهاب على جميع الجبهات إلا من خلال تصميم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل معاً على كفاءة الامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات مكافحة الإرهاب وتمويلها، والامتثال كذلك للصكوك الأخرى المعتمدة على الصعيد الإقليمي. وأكدت من جديد التزام حكومتها بالعمل بشكل وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، تماشياً مع إيمانها بالحاجة إلى مكافحة الإرهاب بصورة جماعية.

٩ - السيد الأطلسي (المغرب): قال إن اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٢٨٤/٧٢ بشأن الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء قد بعث برسالة قوية تعبر عن تصميم المجتمع الدولي وتضامنه في مجال مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٤، شهد العالم استيلاء الجماعات الإرهابية بشكل مذهل على مساحات شاسعة من الأراضي، والانتشار غير المسبوق للجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، وهي جماعات خالية من أي شرعية في ظل الإسلام. وكرر تأكيد إدانة بلده للإرهاب بجميع أشكاله. وقال إنه ليس هناك ما يبرر القيام بعمل إرهابي وإنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

١٠ - وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية قد هُزم في ساحة المعركة، فقد استمرت أيديولوجيته القاتلة على وسائل التواصل الاجتماعي، التي لا يزال يجري من خلالها تجنيد الشباب الأبرياء. ولقد تسببت هزيمته في مجرد ظهور تحديات جديدة: هي الكشف عن الخلايا النائمة والذئاب المنفردة؛ واستغلال قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ وصياغة خطط للقضاء على نزعة التطرف وإعادة الإدماج. وفي ضوء عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يكتسي التعاون الإقليمي والدولي، ولا سيما في ما يتعلق بأمن الحدود وتبادل المعلومات أهمية خاصة، ويجب تعزيز أمن الحدود، والسعي لإيجاد الوسائل المناسبة لإعادة إدماج هؤلاء المقاتلين، ولا سيما النساء والأطفال، على النحو المقترح في القرار ٢٨٤/٧٢.

١١ - وذكر أن المغرب هو الرئيس المشارك للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي أصبح منبرا هائلا لمكافحة الإرهاب، حيث أصدر مذكرات بشأن أفضل الممارسات في مجالي الأمن وإدارة الحدود ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مثل مذكورة

٢٠ - ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يعالج كلا من أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية. إذ أن هناك اسباباً معقدة كامنة وراء الإرهاب ولكنه يرتبط، في نهاية المطاف، ارتباطاً مباشراً بالعجز الشديد في التنمية والأمن والحوكمة. وينبغي لجميع البلدان أن تكون ملتزمة بالقضاء على الفقر وتحسين معيشة الناس، وحل مشاكل التنمية وتبني رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وينبغي لها أن تعمل على تعزيز الحوكمة الأمنية العالمية وإقامة علاقات دولية جديدة تضمن الاحترام والإنصاف والعدالة والتعاون المفيد لجميع الأطراف.

٢١ - ثالثاً، ينبغي لجميع البلدان أن تدعم تبني الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاضطلاع بدور رائد ومركزي في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ويجب على الدول الأعضاء أن تنفذ بأمانة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأن تعتمد نهجاً متعدد الجوانب لمكافحة الإرهاب. وتتوقع الصين أن تُسخر الأمم المتحدة كامل إمكاناتها من أجل القضاء على الإرهاب الدولي وأن تفعل المزيد في هذا المضمار.

٢٢ - رابعاً، في عمليات مكافحة الإرهاب، من الضروري أن يتم التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تُحترم سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يتم التقيد بقواعد القانون الدولي التي تحكم استخدام القوة والعقاب على الجرائم المرتكبة. وقال إن الصين تتطلع إلى أن يتم على وجه السرعة إبرام اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. وحتى الآن، أنشأ بلده آليات تشاور ثنائية ومتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب مع أكثر من ٢٠ بلداً وشارك في جهود التعاون لمكافحة الإرهاب المبذولة برعاية مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية.

٢٣ - وأشار إلى أن الصين هي نفسها من ضحايا الإرهاب. فمكافحة القوات الإرهابية العنيفة بقيادة الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، تشكل جزءاً هاماً من الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة، عززت هذه المنظمة الإرهابية التواطؤ مع القوى الإرهابية الدولية، مما يشكل تهديداً متزايداً للأمن الإقليمي والدولي. وأعرب عن أمل حكومته في أن يواصل المجتمع الدولي، من خلال أنشطته الرامية لمكافحة الإرهاب، دعم الجهود التي تبذلها الصين الرامية إلى ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

٢٤ - السيد ثين (ميانمار): قال إنه لا يوجد بلد في مأمن من التحديات الأمنية غير التقليدية المعاصرة والإرهاب. ولا يمكن لأي بلد أن يتعامل بفعالية مع الإرهاب بمفرده. وفي السنوات الأخيرة،

أفريقيا. جهوده على تعزيز التنسيق الإقليمي وصياغة خطاب مضاد يحدض الخطاب المتطرف عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي.

١٦ - ويتماشى الغرض من هذا المركز مع الإجراءات التي اتخذتها جيبوتي خلال السنوات العشر الماضية. وجيبوتي، بوصفها نقطة انطلاق الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي ومكافحة القرصنة في خليج عدن، أدركت مبكراً الدور الضار الذي تقوم به الجماعات التي تروج للأيديولوجيات المتطرفة. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت نهجاً استباقياً، حيث قامت بتنظيم اجتماعات مع الزعماء الدينيين الرئيسيين في المنطقة لتحديد الأدوات المنهجية المتعلقة بمكافحة التجنيد الأيديولوجي الذي يستهدف الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع من الناحيتين الاجتماعية والذهنية. وتستند استراتيجية حكومة بلده في مجال مكافحة الإرهاب إلى الحوار الديني ومشاركة الشباب الطوعية في الأنشطة العامة واحترام الحريات الفردية والجماعية وتعزيزها.

١٧ - وبالنظر إلى إيمان جيبوتي بثقافة السلام والتعاون الدولي، فقد وقعت مؤخراً على مدونة قواعد السلوك من أجل تحقيق عالم خال من الإرهاب، وتدعو جميع الدول التي لم توقع بعد على المدونة إلى أن تفعل ذلك.

١٨ - السيد شي شياوبين (الصين): قال إن مكافحة الإرهاب الدولي تشهد حالياً تغيرات معقدة وعميقة. فمن ناحية، أحرز المجتمع الدولي تقدماً في حملته العسكرية ضد الإرهاب، مما أدى إلى اختيار تنظيم الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، لم تتراجع وتيرة وقوع الأعمال الإرهابية بشكل جوهري. ولا يزال الطريق طويلاً أمام القضاء على الإرهاب الدولي. وبما أن الإرهاب يشكل تهديداً للبشرية جمعاء، فينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متضافرة للتصدي له.

١٩ - أولاً، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل جاهداً على بناء توافق في الآراء، وتعزيز التعاون، ورفض المعايير المزدوجة والمصالح الجيوسياسية، واعتماد سياسة عدم التسامح إزاء الإرهاب وعدم انتقائية المواقف تجاهه. ويجب على المجتمع الدولي مكافحة الإرهابيين بحزم أينما كانوا، وأيا كانت الذرائع التي يستخدمونها، وأيا كان البلد الذي يستهدفونه وأيا كانت الوسائل التي يعتمدونها. وينبغي له أن يشجع على إقامة حوار بين مختلف المجموعات العرقية والأديان بغية تجنب ربط الإرهاب بأي جماعة عرقية أو دين محدد.

القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، اللذان سبق لهما أن أطلقا دعوات إلى الجهاد ضد حكومة ميانمار. وإذا سُمح لجيش إنقاذ روهينغيا أركان أن يعمل بحرية، فسيصبح قريباً جزءاً من الشبكات الإرهابية الإقليمية.

٢٧ - وقال إن حكومة بلده تدين أي شكل من أشكال الدعم السياسي أو المعنوي أو المادي للإرهاب، وتحث جميع الدول على الامتناع عن مثل هذه الأنشطة. وإن إيواء العناصر الإرهابية أو تجاهل الفضائع التي ترتكبها أي جماعة إرهابية أو التقليل من شأنها هو بمثابة التغاضي عن الإرهاب أو دعمه. ومن المهم أيضاً ضمان عدم إساءة استعمال وضع اللاجئين أو الغطاء الإنساني من قبل الإرهابيين لأغراضهم الخاصة، ورصد أنشطة الإرهابيين، بما في ذلك أنشطة جيش إنقاذ روهينغيا أركان وشبكاته في المنطقة وخارجها، بغية منع المزيد من الهجمات الإرهابية في المنطقة.

٢٨ - وفي ختام بيانه، أكد من جديد التزام حكومة بلده بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتقديم الدعم للشركاء الإقليميين والدوليين في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

٢٩ - السيدة بيتش (صربيا): قالت إن الإرهاب والتطرف العنيف ظاهرتان عالميتان. ومن أجل التصدي لهما، من الضروري استمرار التعاون بين الدول على نطاق واسع. وفي هذا السياق، يكتسي تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أهمية بالغة. وبعد الزيارة التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب إلى بلغراد في آذار/مارس ٢٠١٣، خلُصت اللجنة إلى أن صربيا هي البلد الأكثر استعداداً وأفضل تجهيزاً في المنطقة لمواجهة الأعمال الإرهابية المحتملة. وقامت اللجنة بزيارة متابعة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، وأفادت بأنه تم إحراز تقدم واضح في جميع المجالات. وأكدت اللجنة التزام صربيا بتنفيذ توصياتها وإدراكها الكامل لفرادى المجالات والأهداف الواردة في قرارات مجلس الأمن.

٣٠ - ومضت قائلة إن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تم تجنيدهم في منطقة غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا هو عدد لا يستهان به حيث يقارب ١ ٠٠٠ شخص من غرب البلقان يشاركون في القتال الدائر في سورية والعراق، وكثير منهم ضالعون بارتكاب أعمال وحشية وهجمات انتحارية. وحتى الآن، يبلغ عدد الأشخاص الذين يشاركون في النزاع الدائر في سورية والعراق نحو ٤٠ شخصاً من وسط صربيا، ويمثل هذا العدد أقل نسبة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المنطقة على الرغم من أن الحالة مختلفة تماماً

ومع ظهور الإرهابيين المنبثقين من الداخل، "الذئاب المنفردة"، فقد تولّد في المجتمعات على نحو غير مسبوق الخوف وعدم اليقين، نظراً إلى أن معظم الهجمات الإرهابية كانت موجهة ضد الأهداف السهلة. والرد الجماعي على الإرهاب أمر صعب بالنظر إلى وجود العديد من الشبكات الإرهابية العالمية المترابطة والمتوازية. وفي ذلك الصدد، أصبحت عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة توطينهم تشكلان أحد التهديدات المتزايدة. وأصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى تكثيف الجهود المتضافرة المتعددة الأطراف من أجل التصدي بفعالية للطابع المتعدد الجوانب للإرهاب والعابر للحدود الوطنية والأخذ في التزايد. ويجب اتباع نهج شامل، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة باستعراضات استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٢٥ - وتدين ميانمار بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه. ولا ينبغي ربط التشدد والتطرف العنيف اللذين يؤديان إلى الإرهاب بأي دين أو عرق أو جنسية أو إثنية، ولا ينبغي أن يُستخدم أي منها لتبرير الإرهاب أو الأعمال الإرهابية. وأضاف قائلاً إن حكومة ميانمار سنت في عام ٢٠١٤ تشريعات لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، وتعاون وتعاوناً وثيقاً مع الإنتربول وغيرها من الجهات الدولية النظيرة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبينما تكثف ميانمار جهودها لمكافحة الإرهاب، فقد ركزت أيضاً على التدابير الوقائية لمكافحة التطرف العنيف عن طريق تعزيز التسامح والحوار بين الأديان وبين الثقافات فيما بين مختلف المجتمعات المحلية.

٢٦ - وقد شهدت ميانمار تجارب مؤلمة مع الإرهاب في السنوات الأخيرة. فالأزمة التي حدثت في ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧ اندلعت جراء الهجمات غير المبررة والمتعمدة التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أركان والتي أدت إلى مقتل العديد من موظفي الأمن والمئات من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم أفراد الأقليات الإثنية والمسلمون الموالون للحكومة. وبسبب أعمال القتل غير الانسانية هذه فرّ الآلاف من الأشخاص من قراهم إلى أجزاء أخرى في ولاية راخين. وأدت وحشية الإرهابيين أيضاً إلى هجرة المسلمين بشكل كثيف إلى بلد مجاور. ووفقاً لمصادر الاستخبارات الدولية، فضلاً عن المعلومات المستقاة من استجواب المقبوض عليهم من أعضاء جيش إنقاذ روهينغيا أركان تلقى هذا الجيش التوجيه والدعم من عدد من الجماعات الإرهابية الأجنبية، بما فيها تنظيم

٣٥ - ويجب على جميع الدول الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لضمان عدم استخدام أراضيها من قبل الإرهابيين أو الانفصاليين أو استخدامها في الأنشطة الأخرى ذات الصلة، ولا سيما في تمويل أو تقديم أي دعم لهذه الأنشطة. وذكر أن الأعمال الإرهابية التي تقع في سياق النزاعات المسلحة يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يستتبع مسؤولية جنائية فردية. ويشكل التعاون الدولي في المسائل الجنائية، مع تقديم المساعدة القانونية المتبادلة باعتبارها عنصراً هاماً، الأساس لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأعمال الإرهاب والأنشطة الإجرامية ذات الصلة.

٣٦ - وتؤكد أذربيجان مجدداً تصميمها على الإسهام بنشاط في عملية التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وقد أجرت الجمعية العامة مؤخراً استعراضاً لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واتخذت بالإجماع قراراً بتجديدها ووضاحتها لجهود مكافحة الإرهاب التي يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تبذلها على مدى العامين المقبلين. وتشيد أذربيجان بشروع كازاخستان بالعملية التي أفضت إلى اعتماد مدونة قواعد السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب.

٣٧ - واحتتم بيانه قائلاً إن الحرب على الإرهاب لا يمكن ولا يجب أن تُستخدم ذريعة لاستهداف أي دين أو ثقافة. وإن دعم الأمم المتحدة للمبادرات الناجحة المتعلقة بالحوار بين الثقافات والأديان وثقافة السلام والتعددية الثقافية أمر أساسي لتعزيز التسامح وبناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على التكيف والتغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة.

٣٨ - السيد إيسيتوف (كازاخستان): قال إن التحدي في مجال مكافحة الإرهاب يتمثل في محاربة النوع الجديد من الإرهاب الذي يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، والذي يمكن أن يوصف بأنه إرهاب محلي منخفض التكلفة. وكشكل من أشكال الجهاد المستقلة، فقد يكون أكثر فتكاً، لأنه يجري الترويج له على الصعيد المحلي من قبل مؤيديه. وأضاف أن المشكلة تفاقم بسبب المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتشكل منطقة وسط آسيا هدفاً محتملاً للجماعات الإرهابية بسبب تدفق المقاتلين العائدين من سورية والعراق. ويجري التصدي لانتشار الأيديولوجية الإرهابية عبر وسائط التواصل الاجتماعي والشبكة الخفية، والتشدد في أوساط الفئات الضعيفة من المجتمع، بوسائل تشمل تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين

في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الصربية، التي سافرت منها أعلى نسبة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى ميادين القتال الأجنبية.

٣٩ - وأردفت قائلة إن القانون الجنائي للبلد ينص على معاقبة المواطنين الصرب الذين يشاركون في نزاعات مسلحة في الخارج أو في تنظيمها. ومع ذلك، فإن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تمثل تحدياً يتطلب التعاون الإقليمي. وقد اتخذت صربيا تدابير عديدة لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة تنفيذية إما بشكل مستقل أو بالتعاون مع الشركاء، ولا سيما في غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا.

٣٢ - وذكرت أن منع التطرف العنيف والتشدد للذين يفضيان إلى الإرهاب يتسم بأهمية بالغة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عدّلت صربيا تشريعاتها المتعلقة بتجميد الأصول المالية لضمان مزيد من الفعالية في تنظيم المسائل المتعلقة بقائمة الأشخاص الذين حددتهم مجلس الأمن أو حددتهم المنظمات الدولية الأخرى التي تدخل صربيا في عضويتها، والمتعلقة كذلك بإجراء التحديد نفسه. وقد سنّت صربيا أيضاً قانوناً بشأن منع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يتسق مع معايير الاتحاد الأوروبي وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٣٣ - السيد موسايف (أذربيجان): قال إن الإرهاب والأنشطة الإجرامية ذات الصلة لا مبرر لهما، بغض النظر عن دوافعهما؛ وهما يشكلان جرائم خطيرة يجب محاكمة مرتكبيها. ويجب عدم التستر على الإرهابيين وعدم تمجيدهم.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن الموقع الجغرافي الحساس لأذربيجان والنزاعات المسلحة الدائرة في المنطقة دون حل يؤديان إلى زيادة التهديدات العابرة للحدود. ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ما برحت الهجمات الإرهابية ترتكب مراراً وتكراراً في بلده، كوسيلة لتحقيق مطالبات إقليمية غير قانونية ولا أساس لها من الصحة وكوسيلة من وسائل الحرب، مما أودى بحياة الآلاف من المواطنين. ومن الأهمية بمكان تكثيف الجهود المبذولة لتسوية النزاعات في مختلف أنحاء العالم. وغالباً ما تهيئ مناطق النزاع المسلح، وخاصة الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري الأجنبي، ظروفًا مواتية لاستغلالها من قبل الإرهابيين والانفصاليين وغيرهما من الجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة.

أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، وينبغي أن تكون جميع تدابير مكافحة الإرهاب متفقة مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للأجثين والقانون الدولي الإنساني.

٤٣ - ومضت قائلة إن التهديدات المستجدة والتغير المستمر في اتجاهات الإرهاب الدولي يجعلان من الصعب على الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي التعامل مع هذه الآفة. ومع ذلك، يجري بذل جهود هائلة من أجل منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على مختلف الجبهات. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء والتوقيع على الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

٤٤ - وتدرك جمهورية كوريا بأن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الأعمال الإرهابية والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب تقع على عاتق الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، سنت حكومتها في عام ٢٠١٦ قانون مكافحة الإرهاب وأنشأت مركزاً للإشراف على تنفيذ هذا القانون. كما اعتمدت خطة العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف، التي أعربت فيها عن التزامها بتشجيع الحوار المجتمعي والمشاركة المجتمعية وتمكين الشباب، ومنع الجماعات الإرهابية من إساءة استخدام شبكة الإنترنت وغيرها من وسائط الإعلام.

٤٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، قالت إن بلدها يبذل جهوداً متواصلة لتيسير الحوار وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي بشأن منع التطرف العنيف. وهو طرف في معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وشريك في مبادرة تسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب. وفي الآونة الأخيرة، قامت الحكومة برعاية وإطلاق منبر لتبادل المعارف التي تساعد الشركات الصغيرة في تقييم التكنولوجيا والتخفيف من مخاطر استغلالها من قبل الإرهابيين، مع توفير المبادئ التوجيهية لتنظيم المحتوى.

٤٦ - وأردفت قائلة إن منع انتشار التطرف العنيف أمر أساسي للحد من الإرهاب في المستقبل. وشددت على أهمية إشراك المجتمعات المحلية وتمكين الشباب من أجل جعل المجتمع أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف. ومن شأن زيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص أن يساعد على تحديد سبل أكثر إبداعاً وشمولاً لمكافحة الإرهاب الدولي.

أنشطة البلد في مجال مكافحة الإرهاب التي قدمتها لجنة مكافحة الإرهاب عقب زيارتها إلى أستانا في أيار/مايو ٢٠١٦.

٣٩ - وفي هذا الصدد، زادت الحكومة ميزانيتها بهدف مكافحة الإرهاب والتطرف من خلال تعزيز الوعي الديني المتسامح وعدم التسامح مطلقاً إزاء الأيديولوجيات المتطرفة. كما قامت بتحديث قوانينها المتعلقة بالهجرة وتجارة الأسلحة وصدقت على ١٦ صكاً من الصكوك القانونية العالمية التسعة عشر المتعلقة بمنع الإرهاب. وقال إن حكومته تشارك أيضاً في جهود التعاون الإقليمي، بما في ذلك إنشاء نظام لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز أنظمة إشارات الإنذار المبكر، ومواءمة التشريعات، وتشديد الضوابط الحدودية والجمركية، وبناء القدرات وغيرها من التدابير العملية المشتركة. ومن الضروري التوصل إلى فهم مشترك لمصطلح "الإرهاب" لضمان تقديم المرتكبين إلى العدالة؛ ومن المهم بالتالي وضع الصيغة النهائية للاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن.

٤٠ - وتعرب كازاخستان عن تقديرها البالغ للبلدان التي وقعت على مدونة قواعد السلوك من أجل تحقيق عالم خال من الإرهاب، التي جاءت بمبادرة منها. وقال إن وفد بلده يشجع الدول الأعضاء الأخرى والمراقبين على أن يصبحوا من الموقعين على المدونة، الأمر الذي يمثل مظهراً من مظاهر الإرادة السياسية القوية التي من شأنها أن تساعد على القضاء على الإرهاب الدولي، ووقف أنشطة الإرهابيين المتصلة بالاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والآثار الثقافية واستخدام التكنولوجيات الجديدة وطرائق الدفع.

٤١ - وقد حان الوقت الآن لأن تعمل الدول معاً على حماية الهياكل الأساسية الحيوية، وتبادل المعلومات البيومترية المتعلقة بالإرهابيين فيما بين قواعد البيانات الإقليمية والدولية، والحصول في الوقت المناسب على المعلومات المتعلقة بالجماعات والأفراد ذوي النوايا المدمرة، وتعزيز أفضل الممارسات والأدلة الجنائية، ومكافحة الأفكار الإرهابية على شبكة الإنترنت وفي الفضاء الإلكتروني. وقال إن كازاخستان ملتزمة بكل الإجراءات المتعددة الأطراف المتخذة في إطار الجهود الدؤوبة لضمان السلامة والأمن في العالم.

٤٢ - السيدة كيم هي مي (جمهورية كوريا): قالت إن بلدها يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ويؤكد من جديد بأن أعمال الإرهاب كلها تعد جرائم لا مبرر لها، بغض النظر عن دوافعها ومكانها وزمانها وهوية مرتكبيها. ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين

٥١ - السيد كازي (بنغلاديش): قال إن بلده يرحب بنتائج الاستعراض السادس الذي يعقد كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويشجع في الوقت نفسه الدول الأعضاء على معالجة العملية بمزيد من الشجاعة والإيمان، بهدف استيعاب مختلف الآراء المتعلقة بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومن الخطأ الافتراض أن هناك نموذجاً واحداً فقط لمكافحة الإرهاب. وأي اختلاف لا مبرر له من جانب الدول الأعضاء حول المسائل الأساسية لا يخدم سوى مصالح الإرهابيين والمتعاطفين معهم. وترحب بنغلاديش بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥٢ - وعلى الرغم من الجهود المؤسسية التي تبذلها بنغلاديش، فهي لا تزال تجد صعوبة في ازدواجية وتداخل عمل مختلف كيانات الأمم المتحدة في مجال دعم الكيانات الوطنية. ولا تزال تعمل مع الكيانات المعنية على تصحيح هذه المشاكل، وتحث الجهات المانحة على عدم توزيع الموارد بين الهيئات المختلفة للغرض نفسه تقريباً. ولا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة إلى قيام هيئات الأمم المتحدة بمشاريع استجابة للأولويات المحددة على الصعيد الوطني بدلاً من الأولويات المحددة من منظور الموارد المتاحة.

٥٣ - وقد أدى نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب الذي اتبعه الزعماء السياسيون في بلده إلى تفكيك القدرات التشغيلية لبعض الجماعات الإرهابية النابعة من الداخل التي تدعي الانتماء للشبكات الإقليمية أو الدولية. وأتاحت الاستثمارات المستمرة في بناء قدرة سلطات إنفاذ القانون والاستخبارات وإدارة الحدود، لبنغلاديش إمكانية الوفاء بالتزامها بعدم السماح باستخدام أراضيها للأعمال الإرهابية ضد أي من جيرانها. كما تم بالمثل إحراز تقدم ملموس في مكافحة تمويل الإرهاب وفي إضعاف الصلة بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٥٤ - وقد وضع النظام القانوني في بنغلاديش قرارات مجلس الأمن ذات الصلة موضع التنفيذ من خلال آلية مؤسسية مخصصة. وتعمل الحكومة حالياً على إنشاء عدد من المحاكم الخاصة لمحاكمة القضايا المتصلة بالإرهاب. ومن الأهمية بمكان تبادل المعلومات في الوقت المناسب من أجل تعقب واعتراض تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات المغتربين في الخارج. وقال إن حكومة بلده لا تزال تؤيد إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب بغرض وضع معايير عالمية بشأن استراتيجيات

٤٧ - السيدة إيجيل (الجزائر): قالت إن منع ومكافحة الإرهاب يتطلبان التعاون المتعدد الأوجه على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ومن الواضح أن المعركة لا يمكن أن تقتصر على اتخاذ تدابير قمعية؛ فمن الضروري وضع استراتيجية سياسية متماسكة.

٤٨ - وحيث إن الجزائر عانت من الآثار المدمرة للإرهاب خلال التسعينات من القرن الماضي فقد برزت كبلد آمن ومستقر في منطقة معرضة لخطر عدم الاستقرار والتهديدات الإرهابية. وحافظت على مستوى عال من اليقظة والالتزام في مكافحة الإرهاب والتطرف. وركزت جهودها على السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية للحيلولة دون الاستبعاد والتهميش والوصم والظلم الاجتماعي التي كثيرا ما يستخدمها الإرهابيون في الدعاية لأغراض التعبئة والتجنيد. واشتملت جهودها أيضاً على تعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية، والقضاء على نزعة التطرف، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والعيش معا في سلام، بوصفها علاجا فعالا للتطرف العنيف والإرهاب. كما أن تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب المتبقي كانا جزءاً من الاستراتيجية الشاملة التي اتبعتها حكومة بلدها في مجال مكافحة الإرهاب.

٤٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، أقامت الجزائر روابط قوية للتعاون الثنائي مع البلدان المجاورة في المجالات الرئيسية المتصلة بمكافحة الإرهاب. ففي منطقة الساحل، يتطلب السياق الحالي تنسيق قدرات بلدان المنطقة وتعزيزها على أساس المسؤولية الوطنية. وتشارك الجزائر في عدة آليات للتعاون من أجل تعزيز تدابير مراقبة الحدود، وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بين بلدان منطقة الساحل.

٥٠ - وعلى الصعيد الأفريقي، تستضيف الجزائر مقر المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة (أفريبول AFRIPOL) والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وهو هيئة من هيئات الاتحاد الأفريقي توفر مستوى عالياً من الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عُقد في الجزائر العاصمة اجتماع رفيع المستوى بشأن مكافحة تمويل الإرهاب في أفريقيا. وبالإضافة إلى الدعاية الأيديولوجية التي تضعها الجماعات الإرهابية والجهات الراعية لها عن طريق الشبكة الخفية والمنصات المشفرة، لا يزال التمويل عاملاً رئيسياً للتطرف والتجنيد، لا سيما في صفوف شرائح السكان الأكثر ضعفاً. وقد نوقشت الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في غرب أفريقيا بشكل مستفيض خلال اجتماع نظمته الجزائر وكندا، عُقد في الجزائر العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وإعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وما زال الإرهابيون يستغلون التكنولوجيا في نشر الدعاية وتجنيد الأتباع. وما برح الإرهابيون المنفردون ("الذئاب المنفردة") أو الأشخاص الذين يجنحون إلى التطرف من تلقاء أنفسهم يشنون هجمات.

٥٨ - وشددت على عدم جواز ربط الإرهاب بأي دين أو عقيدة أو عرق أو قيم، أو ثقافة، أو مجتمع أو جماعة. وقالت إن حكومتها تدين جميع مظاهر الإرهاب أيا كان مصدرها ومهما كان سببها أو دافعها. وفي سياق أعم، يشكل الاتجاه المتزايد نحو الإرهاب والتطرف العنيف عاملاً مؤثراً يعيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ويضع الأجيال الشابة في خطر دائم.

٥٩ - ومضت قائلة إن إندونيسيا نفذت استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب باستخدام مجموعة من النهج الصارمة والليّنة، بما في ذلك القضاء على نزعة التطرف في السجون والمشاركة المجتمعية والأسرية. وتم تمكين الشباب والنساء بوصفهما من عوامل السلام وبناء قدرة المجتمع على مواجهة انتشار التطرف العنيف. كما تم مؤخراً اعتماد تنقيح لقانون مكافحة الإرهاب يهدف إلى تمكين البلد من الاستجابة بشكل أفضل للأساليب والطرق الجديدة التي يتبعها الإرهابيون وإلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ومن شأن إدخال تنقيحات إضافية على التشريع أن يوجه الجهود الرامية إلى تحسين أمن الحدود وتقييد إمكانية خروج المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٦٠ - وتُنقذ إندونيسيا حالياً المراحل النهائية من إطلاق خطة العمل الوطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف، التي يتمثل الهدف الرئيسي منها في معالجة الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف، بما في ذلك عملية التطرف نفسها. واعتمدت نهجاً قائماً على مشاركة كافة شرائح المجتمع والحكومة بأجمعها ويتبنى مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، نظمت إندونيسيا مشاورات رفيعة المستوى من العلماء المسلمين في العالم، وقد كان الغرض منها دعم رسالة التسامح.

٦١ - وقالت إن حكومة بلدها كانت دائماً تعمل بلا هوادة على مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك عن طريق العمل بشكل وثيق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي كانت قد مُنحت مركز المراقب فيها في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأعربت عن رغبة إندونيسيا في أن تصبح عضواً كاملاً العضوية في فرقة العمل هذه في المستقبل القريب. ورحبت باعتماد القرار المتعلق

وعمليات مكافحة الإرهاب، بدلا من النقاط المرجعية والمعايير الانتقائية والأحادية الجانب.

٥٥ - وقد ثبتت فائدة اتباع نهج يشمل المجتمع ككل في الحيلولة دون انتشار التطرف العنيف والتشدد. حيث عززت مشاركة المجتمع المدني في هذه المبادرات وعي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان. وحافظت السلطات على درجة عالية من اليقظة على طول المناطق الحدودية مع ميانمار منذ آب/أغسطس ٢٠١٧ بعد تدفق أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من أفراد الروهينغا الفارين من العنف والاضطهاد في ولاية راخين. وقال إن حكومته تعيد تأكيد قلقها إزاء محاولات ميانمار المتكررة التي لا أساس لها من الصحة الرامية لتشويه سمعة جميع سكان الروهينغا بذريعة مكافحة التهديدات التي تطرحها جماعة متطرفة هامشية. وقد حثت ميانمار على النظر في الأسباب الجذرية لتطرف الجماعات الإرهابية المزعومة النابعة من الداخل، ودعتها إلى العمل مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على التصدي للاتجاهات المتطرفة العنيفة بين المجتمعات الأخرى غير الروهينغا في ولاية راخين. ولا يجوز لأي جهة فاعلة تابعة للدولة أو غير تابعة للدولة أن تسعى إلى الاستفادة من الحالة المشقة للروهينغا لجعلهم متطرفين بأي شكل من الأشكال مما يؤثر على الأمن الوطني في بنغلاديش والمنطقة الأوسع نطاقاً.

٥٦ - وفي ختام بيانه قال إن بنغلاديش لا تزال تشعر بالقلق إزاء الهجمات والتهديدات غير النمطية، بما فيها تلك التي يبلّغها الإرهابيون، والتي يواجهها حفظة السلام التابعين لها في عدد من الميادين. واستناداً إلى خبرتها في الميدان، فإنها مقتنعة بأن حفظة السلام لا ينبغي أن يطلب إليهم المشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب.

٥٧ - السيدة ويردانينغتياس (إندونيسيا): قالت إنه لا يوجد بلد بمنأى عن خطر الإرهاب الذي لا يحترم الحدود ولا التخوم، ولا يمكن لأي بلد - مهما كانت قوته - أن يواجه ذلك الخطر بمفرده. وفي الآونة الأخيرة، شهدت إندونيسيا هجمات إرهابية مروعة في ثاني أكبر مدينة فيها، سورابايا. ومن المروّع أن نرى أن الإرهابيين يُشركون الآن أسرهم في عملياتهم. وعلى الرغم من الجهود المشتركة المبذولة، لا يزال الإرهاب على ما كان عليه دائماً - آفة هائلة تقوض السلم وتهدد النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان في جميع أنحاء العالم. وما زالت هذه الآفة تتطور مُفرزةً تحديات فريدة من نوعها. فعلى سبيل المثال، تم تقويض التقدم الذي تم إحرازه في مجال مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية بفعل الاتجاه الناشئ المتمثل بعودة

تأكيد حاجة البلد إلى المساعدة التقنية والمعدات المتخصصة للتأكد من أن السياسات الرامية إلى منع الإرهاب وما يتصل به من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود تُنفذ تنفيذاً فعالاً.

٦٦ - وتواصل باراغواي العمل على الصعيدين المحلي والمؤسسي من أجل تحسين إطارها المعياري والمؤسسي لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، وإدراج معظم الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع في نظامها القانوني. وفي هذا الصدد، تود باراغواي الإشارة إلى الصعوبة التي تواجهها لدى استخدامها وثائق باللغة الإنكليزية في تقديم المدخلات والتقارير المتعلقة بمكافحة الإرهاب إلى المنظمات الدولية، كما جرى معها في حالي الاستعراض العام لتقييم التنفيذ والدراسة الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ اللذين أرسلتهما إليها لجنة مكافحة الإرهاب.

٦٧ - وفي الختام، قال إن الحكومة أصدرت مؤخراً تشريعاً بشأن الموجودات المحجوزة والممتلكات المصادرة، ووقعت على الصكوك الدولية المتعلقة بالمعاقبة على الجرائم المتصلة بالطيران المدني والاستيلاء غير المشروع على الطائرات. وباراغواي، باعتبارها بلداً نامياً، تود التأكيد على أهمية التعاون الدولي في مجالات التمويل، وتنمية الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا، والتنسيق بين المؤسسات، في الكفاح ضد الإرهاب.

٦٨ - السيد ديينغ (السنغال): قال إن حكومة بلده تدين بشدة جميع الأعمال والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها؛ فهي بأجمعها مجرد أعمال وممارسات غير عادلة ولا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن الجهة التي ترتكبها. وفي حين يشيد بذكرى ضحايا الإرهاب، التي كُرس تاريخ ٢١ آب/أغسطس بحق لإحيائها، فهو يدين أي محاولة لربط الإسلام بالعنف أو لوصم المسلمين خطأً بأنهم مسؤولون عن العنف الذي يكونون هم أنفسهم في بعض الأحيان من ضحاياه الرئيسيين.

٦٩ - ولما كان من المستحيل على كل بلد التصدي بمفرده لخطر الإرهاب المتزايد والخبث، فثمة حاجة ملحة للتعاون بين الدول والمؤسسات الدولية والآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وناشد جميع الدول رسمياً جعل مكافحة الإرهاب حقاً كفاحاً عالمياً. ورحب باعتماد القرار المتعلق بالاستعراض السادس الذي يعقد كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبمعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء. ورحب

بالاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠١٨، مما يدل على الالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي على الوقوف معاً لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فأفاق النجاح تكمن فقط في الوحدة والجهد المشترك.

٦٢ - ولا يزال هناك اختلاف واسع في مواقف الدول الأعضاء بشأن الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، على الرغم من أنه يقتصر على عدد قليل من المسائل. وإن وضع تعريف قانوني للإرهاب أمرٌ بالغ الأهمية من أجل ضمان استجابات موحدة للإرهاب في جميع أنحاء العالم. وفي ختام بيانها، رحبت بمعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي أتاح فرصة لبناء شراكات جديدة وتحسين التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

٦٣ - السيد كارتيو غوميز (باراغواي)، أعرب عن تضامنه مع أسر ضحايا الإرهاب، وقال إن وفد بلده يؤكد مجدداً التزامه بتحقيق عالم خال من الإرهاب. وأضاف بأن باراغواي تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤكد من جديد أن مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان متكاملان ويعزز أحدهما الآخر. وسيواصل بلده دعم جميع المبادرات الرامية لمكافحة الإرهاب ذات الطابع المتعدد الأطراف والممثل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للأجثين والقانون الدولي الإنساني.

٦٤ - وفي ظل هذه الخلفية، ترى باراغواي أن على مجلس الأمن أن يتقيد تقيداً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لضمان شرعية وقانونية وتناسب القرارات التي يتخذها في مجال مكافحة الإرهاب؛ ويرفض بلده أي محاولات لتقويض مبدأ حظر استخدام القوة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ويؤيد التفسير التقييدي لأحكام المادة ٤١ من الميثاق. وتؤيد باراغواي القيام في أقرب وقت ممكن بمعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة رد منظم من جانب المجتمع الدولي على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٦٥ - وخلال الزيارة التي قامت بها مؤخراً لجنة مكافحة الإرهاب إلى باراغواي، تمكنت من ملاحظة الجهود التي تبذلها السلطات للتكيف مع الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب من جميع جوانبه، ولتنفيذ سياسات ترمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات فاعلة غير تابعة للدولة. وأضاف أن اللجنة قد تمكنت من

الإرهاب. وفي القرار الذي اتخذ مؤخراً بشأن الاستعراض السادس الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، كان من الضروري معالجة الوسائل اللازمة للتصدي للطبيعة المتغيرة للإرهاب، لكن المشاكل الأخرى كانت تستحق الاهتمام أيضاً، مثل الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بمدونة قواعد السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب التي استهلتها كازاخستان، والتي ينبغي أن تخدم الهدف المشترك المتمثل في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب.

٧٤ - وبالنظر إلى أن بلدها كان ضحية للإرهاب، فهو يدين جميع الأعمال الإرهابية، ويلتزم التزاماً راسخاً بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وإذا كان الإرهاب، كما يعتقد البعض، يُضعف الهياكل الاجتماعية والأمن الإقليمي والعالمي، فمن شأن ذلك أن يضفي مزيداً من الأهمية على إقامة تعاون دولي أفضل. ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨ رداً عملياً على ذلك التحدي، ولكن هناك حاجة أيضاً لإقامة شبكات أمنية أصغر حجماً لتيسير تبادل المعلومات بسرعة.

٧٥ - وقالت إن تونس عززت إطارها القانوني والمؤسسي والتنفيذي لمكافحة الإرهاب. ومنذ اعتماد قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال في عام ٢٠١٥، تم تعزيز كل من تعريف الجرائم الإرهابية وأساليب التحقيق وجمع المعلومات الاستخبارية. وتم توفير المزيد من الموارد لأجهزة الأمن وتحسين تبادل المعلومات. وقد وضع مرسوم حكومي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إجراءات لتنفيذ التدابير التي اتخذتها السلطات المختصة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بجمع تمويل الإرهاب.

٧٦ - وقالت إن حكومة بلدها تتبع دائماً نهجاً إنسانياً وتعطي الأولوية لفهم الأسباب الجذرية للتطرف ووضع الآليات اللازمة للتصدي لها.

٧٧ - السيد ميكا (ناميبيا): قال إن أي هجوم إرهابي على أي بلد هو هجوم على البلدان بأجمعها. فالإرهاب، بصرف النظر عن أصوله أو الشكل الذي يتخذه، يتعارض مع القيم التي تشترك فيها ناميبيا مع المجتمع الدولي. وتدين ناميبيا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

أيضاً باعتماد مدونة السلوك من أجل إقامة عالم خال من الإرهاب التي استهلتها كازاخستان. وقال إنه أصبح من الضروري أيضاً بشكل متزايد جعل الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي حقيقة واقعة.

٧٠ - وأضاف قائلاً إن السنغال تواصل تعزيز ترسانتها القانونية لمكافحة الإرهاب ومنع تمويل الإرهاب. وهي عضو في التحالفات الدولية والإسلامية لمناهضة الإرهاب، وأبرمت اتفاقات ثنائية مختلفة تتعلق بالدوريات المشتركة لقوات الدفاع والأمن، وتبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة. وتعمل أيضاً على القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب عن طريق تعزيز التعليم، بما في ذلك التربية الدينية؛ وتعزيز الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات؛ ومكافحة التحيزات والقوالب النمطية التي تولد الكراهية التي تغذي الإرهاب؛ وتهيئة الظروف المواتية للعيش الكريم للجميع عن طريق مكافحة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.

٧١ - السيدة بورحيل (تونس): قالت إن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في الكفاح ضد الإرهاب، لا سيما في العراق وسورية، حيث تقلصت قوات تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة إلى حد كبير، يمثل مجرد معركة مظفرة واحدة في حرب من شأنها أن تستمر لفترة من الوقت. فقد اعتمد تنظيم الدولة الإسلامية استراتيجية تنفيذية جديدة حول نفسه بمقتضاها إلى شبكة عالمية سرية. وباتت عودة وإعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم مسألة متزايدة التعقيد، مما يولد تحديات كبيرة أمام السلطات الوطنية لدى قيامها بوضع الأطر التشريعية والتنفيذية اللازمة للتعامل مع هذه المشكلة. وقد تضاعفت تلك التحديات من خلال المشاركة السلبية والنشطة للنساء والأطفال الذين يولدون في مناطق القتال.

٧٢ - وثمة تحد آخر هو التكيف مع الطبيعة المتطورة للإرهاب، حيث أن الإنترنت باتت تُستخدم لأغراض التطرف وارتكاب الهجمات الإرهابية، ولا سيما مع ظهور أشكال جديدة للتمويل، مثل العملة المشفرة، والشبكة الخفية. ولا غنى في هذا الصدد عن إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع ضرورة توخي الحذر بالمثل: إذ يجب أن تتفق الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى إزالة المحتوى الإرهابي مع الالتزامات الدولية باحترام الحريات الفردية ويتعين على الدول أن تعمل على تطوير خبراتها لمواجهة هذه التطورات الهامة.

٧٣ - وما فتئت الأمم المتحدة تتطور باستمرار من أجل مواجهة التحديات الجديدة، بسبل تشمل إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب واعتماد مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات أقوى بشأن مكافحة

اليابان فعلياً المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب لكشف وتحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والشبكات الإرهابية. وستدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات اللازمة لهذه التدابير في البلدان الأخرى أيضاً.

٨٣ - وبالإضافة إلى تدابير مكافحة الإرهاب التقليدية، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. وينبغي أن تشمل هذه الجهود مجالات من قبيل التعليم والتنمية الاقتصادية والعمالة، وإشراك الشباب والنساء. ومن الضروري التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها المنظمات الدولية والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وشركات تكنولوجيا المعلومات. وما برحت اليابان تقدم الدعم المالي إلى مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التطرف العنيف، ولا سيما في آسيا. وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، سوف تواصل التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

٨٤ - السيد غافورزاي (أفغانستان): قال إن المشهد العالمي لا يزال غير مستقر، حيث لا يزال الإرهاب يشكل واقعاً قائماً سواء في حالات النزاع أو في غير حالات النزاع. وما زالت موجة الإرهاب ترتفع باستمرار في مختلف البلدان والمناطق، بما فيها جنوب آسيا وأفغانستان، التي كانت من بين البلدان الأكثر تضرراً من هذا الخطر العالمي.

٨٥ - وأضاف قائلاً إن بلده تعرض في عام ٢٠١٨ لموجة جديدة من الهجمات الرامية إلى عكس مسار تقدمه نحو تحقيق الاستقرار. ورداً على ذلك، وقفت قوات الأمن الأفغانية وقفة حازمة دفاعاً عن البلد لصدد العديد من الجماعات الإرهابية ومنعها من الاستيلاء والسيطرة على الأجزاء الرئيسية لأراضيه. وقد عانت الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية، انتكاسات في ميدان القتال. وتبعاً لذلك، فقد زادت هجماتها على المراكز الدينية والأماكن المدنية كوسيلة لإثارة العنف الطائفي وغيره من الانقسامات.

٨٦ - ومضى قائلاً إن الإرهاب يشكل جزءاً من شبكة من الأنشطة الإجرامية الإقليمية التي يعزز كل منها الآخر. وإن التعاون المستدام والبناء داخل المناطق وفيما بينها أمر حتمي لا يجب المساس به. وتشارك أفغانستان في الجهود الثنائية والثلاثية والجهود الأخرى الرامية للتصدي للإرهاب والتهديدات الأخرى العابرة للحدود

٧٨ - وإذ تسلم ناميبيا بأهمية وجود استجابة عالمية منسقة للتصدي لخطر الإرهاب المتطور باستمرار على الصعيد العالمي، فقد اعتمدت مؤخراً عدداً من التدابير التشريعية الرامية إلى مكافحة ومنع الإرهاب الدولي. وشملت هذه التشريعات قانوناً منسقاً وشاملاً في مجال الاستخبارات المالية، اعتمد في عام ٢٠١٢، وأنشئ بموجبه مركز وطني مسؤول عن جمع وتحليل التقارير المتعلقة بالمعاملات والأنشطة المشبوهة التي قد تكون لها علاقة بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب. وبالمثل، صدر في عام ٢٠١٢ قانون بشأن سلامة الملاحة البحرية وحماية المطارات والطائرات، يغطي الجرائم المتعلقة بالإرهاب النووي وتمويل الإرهاب. واستمراراً منها على نفس المسار، شرعت ناميبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ باستخدام أنظمة إدارة إلكترونية لمراقبة الحدود من أجل الإدارة الفعالة لشؤون الهجرة والتخفيف من التحديات المرتبطة بها، واشتملت، على سبيل المثال لا الحصر، الجرائم العابرة للحدود، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، والإرهاب.

٧٩ - وتدين ناميبيا جميع أعمال الإرهاب، ولكنها ترى أنه من المهم التمييز بين أفعال الإرهاب وأفعال الأشخاص الذي يكافحون ضد السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، بالنظر إلى أن بلده - ناميبيا - قد حُرِم من الحق في تقرير المصير لسنوات عديدة في ظل إدارة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وقال إن ناميبيا تتطلع إلى تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل التصدي بفعالية للإرهاب الدولي.

٨٠ - تولت نائبة الرئيس، السيدة كريمنار (سلوفينيا)، رئاسة الجلسة.

٨١ - السيد ماشيدا (اليابان): قال إن حكومته تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله، وهي ملتزمة التزاماً عميقاً بالتصدي لهذا التهديد، الذي ينبغي معالجته من خلال جهود دولية عاجلة ومنسقة. وتأمل اليابان في مواصلة التعاون بشأن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب من خلال توفير الموارد البشرية والمالية للمنظمات المعنية.

٨٢ - وما برح الخطر الذي يشكله الإرهاب يتطور ويتشعب على الصعيد العالمي. وقد تم التأكيد على أهمية التصدي للتحدي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بمن فيهم العائدون والمختلون، في القرار الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وعملاً بهذا القرار الأخير، تستخدم

أجل السلام الدائم في ذلك البلد. ويمكن بذل المزيد من الجهود على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات من أجل إرساء ثقافة سلام عالمية.

٩٠ - وتكتسي زيادة التعاون بين أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول أهمية حيوية في مجال تقليص الإرهاب ودحره في نهاية المطاف في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن حكومته تنفي على الأمين العام لقيامه بتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في حزيران/يونيه ٢٠١٨ وتؤيد إجراء مناقشات متابعة دورية في هذا الإطار بغية تيسير التقدم نحو الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها. كما تدعو حكومته إلى إحراز تقدم حقيقي وملمس نحو إنجاز مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الجهود الدولية الأوسع نطاقاً لمكافحة الإرهاب.

٩١ - وفي ختام بيانه، أعاد تأكيد التزام حكومته الثابت والطويل الأمد بمكافحة الإرهاب الدولي ودحره.

٩٢ - السيد مصطفى (العراق): قال إن وفد بلده يؤكد مجدداً إدانته الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما حدث. وقد أخذت هذه الظاهرة منحيات جديدة تهدد معها السلم والأمن الدوليين. فالجرائم البشعة التي يرتكبها الإرهابيون ضد المؤسسات العامة والمدنيين، لا تُميّز بين قومية أو طائفة أو دين أو عرق. ويُعدُّ العراق من أوائل الدول المتضررة من الإرهاب ومن مقدمة الدول التي حاربت عصابات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) نيابةً عن العالم. كما أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها مطلقاً تحت أي ظرف أو لأي سبب من الأسباب، ومهما كانت دوافعها وأهدافها.

٩٣ - وأضاف قائلاً إن موقف بلده من الإرهاب كان ولا يزال يكمن في اتخاذ ودعم الإجراءات الرامية إلى استئصال هذه الآفة الخطيرة، وبشكل خاص من خلال تعزيز التعاون بين الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة على معاينة مرتكبي الأعمال الإرهابية. حيث انضم العراق إلى أغلب الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وتعمل الحكومة على تعزيز إطار النظام القضائي بما ينسجم مع احترام مبادئ وقواعد حقوق الإنسان. وأصدرت الحكومة قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الملحقه به بشأن تجميد أرصدة وأصول الإرهابيين.

الوطنية، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار عملية اسطنبول للأمم والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان التي تقودها أفغانستان وتدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب المنبثقة من تلك العملية. وتعمل أفغانستان أيضاً على وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية إقليمية ترمي إلى تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في إطار تلك العملية.

٨٧ - وتعكف أفغانستان على تعديل وتعزيز تشريعاتها المحلية لمواجهة التهديد المتنامي للإرهاب والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والبروتوكولات التي هي طرف فيها. كما تقوم مؤسساتها الأمنية والقضائية باعتقال ومحكمة الضالعين بالهجمات الإرهابية وإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية. وانتهت مؤخراً أيضاً من وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها الرامية لمكافحة التطرف العنيف وتعزيز النهج القائم على مشاركة المجتمع ككل في مكافحة الخطاب المتطرف. ومن المتوقع من الشخصيات الدينية والجماعات المدنية أن يقوموا بدور بارز في إطار هذه الاستراتيجية التي تركز أيضاً على تعزيز الفرص الاقتصادية الجديدة. ويجري العمل حالياً مع مكتب مكافحة الإرهاب على إقامة تعاون هيكلي في سبيل مواءمة تشريعات بلده مع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب.

٨٨ - وتولي أفغانستان دائماً أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة في تعزيز الاستجابة العالمية للإرهاب. وتعرب عن أملها في أن يؤدي الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى قدر أكبر من التعاون وإلى المزيد من النتائج الملموسة. ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب الدول لحرمان الإرهابيين من أي شكل من أشكال الدعم المادي أو المعنوي أو الملاذ الآمن، بوصفها مفتاح النجاح في تدابير مكافحة الإرهاب. وقال إن حكومة بلده تدعو مجلس الأمن أيضاً إلى زيادة كفاءة إنفاذ نظم الجزاءات من أجل تقليص موارد الجماعات الإرهابية ولجُم قدرتها على العمل. وترحب حكومة بلده بالاهتمام المتزايد الذي يعطى الآن لدعم حقوق ضحايا الإرهاب وتقديم المساعدة لهم.

٨٩ - ومضى قائلاً إن أفغانستان اشتركت في تقديم القرار الذي اعترفت فيه الجمعية العامة بيوم ٢١ آب/أغسطس بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. وفي عام ٢٠١٨، انضم علماء المسلمين من أفغانستان إلى رجال الدين الآخرين في العالم الإسلامي في شجب العنف في أفغانستان وفي إبراز النداء من

٩٤ - وأردف قائلاً إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أصبحت مركزاً مرجعياً للتعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تدابير مكافحة الإرهاب. ويتعين تنفيذها بطريقة متسقة وشاملة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في حزيران/يونيه ٢٠١٨، الذي مثل فرصة لتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

٩٥ - ومضى قائلاً إن العراق قد تعرض لهجمات شرسة جسدت أبشع صور القتل والدمار التي طالت الإنسان والأرض والحضارة. إلا أن وحدة وتماسك الشعب العراقي بجميع شرائحه قد استطاعت أن توجه ضربة قاصمة لها، بمساعدة من التحالف الدولي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانتصارات العسكرية على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فإن التنظيم المذكور لا يزال يرتكب في شتى بقاع العالم أبشع صور الدمار والقتل باسم الإسلام، والإسلام منه براء، الأمر الذي يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

٩٩ - وفي تنفيذ بلده لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يؤكد مرة أخرى تصميمه على مكافحة الإرهاب. وأعلن أن بلده على استعداد للتعاون في هذا المسعى مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٩٦ - السيد نغوين نام دونغ (فيت نام): قال إن موقف حكومة بلده الثابت هو إدانة جميع أعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعها. ويجب توقيع أشد العقوبات على مرتكبي تلك الجريمة. وتؤيد فيت نام الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب التي يبذلها المجتمع الدولي على أساس الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وعن طريق التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي، ولا سيما مع اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

١٠٠ - السيدة المطروشي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن تهديدات التطرف والإرهاب تجاوزت الحدود الوطنية لتتطال دول وشعوب العالم، ويزداد التحدي تعقيداً مع تمكن الجماعات الإرهابية والمتطرفة من الحصول على أسلحة متطورة واستخدامها وسائل التواصل والتكنولوجيا لتجنيد آلاف المقاتلين من حول العالم وتمويل عملياتها والتخطيط لها عن بعد. كما أصبحت الجماعات الإرهابية والمتطرفة أداة لتنفيذ الغايات السياسية لبعض الدول الخارجة عن القانون سعياً لتقويض الاستقرار والأمن العالمي. وبالرغم من تحقيق تقدم ضد هذه الجماعات، خاصة في العراق وسورية، إلا أن مسيرة بلدها في هذا الاتجاه مستمرة، خاصة مع بروز تحديات جديدة منها عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وخطر ظهور خلايا إرهابية في مناطق جديدة.

٩٧ - ومن أجل القضاء على الإرهاب، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة أسبابه الجذرية، بما في ذلك أوجه عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي حل جميع النزاعات بالوسائل السلمية، وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة العمليات الدبلوماسية والقانونية، بما في ذلك الإجراءات المتبعة في المؤسسات القضائية الدولية. وقد أحرزت فيت نام تقدماً هاماً في تحسين نظامها القانوني الداخلي لضمان مقاضاة وتسليم المجرمين الإرهابيين، وقد أسرعت في تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٠١ - ومضت قائلة إن دولة الإمارات ترى أن مواجهة التطرف والإرهاب بطبيعتهما المعقدة والعالمية يجب أن تركز على عنصرين أساسيين. أولاً، أن تكون استراتيجيات مكافحة التطرف والإرهاب عالمية، بما في ذلك عبر توفير الموارد وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول، مع مراعاة السياق الخاص لكل دولة أو منطقة. ثانياً، أن تكون الاستجابة شاملة، تبدأ بمعالجة جذور التطرف، ومكافحة عمليات التجنيد ووصولاً إلى قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية، وحرمانها من السيطرة على الأراضي أو حيازة الأسلحة وإعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين.

٩٨ - وأشار إلى أن فيت نام طرف في ١٤ معاهدة من المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وقد وقعت على معاهدات ثنائية مع أكثر من ٤٠ بلداً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المطلوبين. ورحبت بعقد مؤتمر

١٠٢ - وأشارت إلى أن بلدها حرص على اعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب والتطرف فكرياً وأمنياً. وانضم إلى أكثر من

١٠٦ - وأردف قائلاً إن الهجرة غير النظامية أصبحت عنواناً للمأساة الإنسانية ومعاناة ليس للمهاجرين فقط، بل لبلدان العبور ومنها ليبيا التي تتعرض لتداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة قلما تحظى باهتمام الخارج. وقد ثبت أن بعض هؤلاء المهاجرين انضموا لشبكات الإرهاب وقاموا بعمليات الاغتيال والتفجير والتدمير وإلقاء الرعب في نفوس الأبرياء. ودعا جميع البلدان المصدرة لهذه الهجرة إلى تحمل مسؤولياتها والسيطرة على حدودها وأن تحرص على أن تكون الهجرة نظامية ومنضبطة وقائمة على احترام سيادة الدول وتشريعاتها. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم التنمية في هذه البلدان ومساعدتها في التصدي للتحديات التي تؤثر على الحياة اليومية لمواطنيها.

١٠٧ - وأضاف قائلاً إنه لا مناص من تعزيز التعاون الدولي للتصدي للشبكات الإرهابية بإرادة سياسية قوية تكفل الوفاء بجميع الالتزامات بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة. وأعرب عن اعتقاده بأن الاستجابة لمخاطر وتداعيات الارهاب تتطلب معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنها الصراعات التي طال أمدها وغياب سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز، والاستبعاد، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي.

١٠٨ - وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته عن معاقبة من يثبت تورطه في الهجمات الإرهابية، واللجوء إن تطلب الأمر إلى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول ومساعدتها في التصدي للتهديدات الإرهابية ومتابعة المسؤولين عنها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وفي ختام بيانه أكد على أهمية تمكين البلدان النامية والفقيرة من بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة القضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين أداء القطاعات الانتاجية والخدمية. كما أكد على أهمية البحث والتدقيق في تشكيلات الجماعات الارهابية وحلفيتها وأهدافها ومصادر تمويلها، والدور الذي يضطلع به المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

١٠٩ - السيد فونيكيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن أعمال الإرهاب لا تؤدي إلى خسائر في الأرواح والإصابات فحسب، وإنما تعرقل أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم وتخلق مناخاً من الخوف والظلم في المجتمعات. وأضاف أن حكومة بلده تدين كل أعمال الإرهاب. وكدولة محبة للسلام، تبذل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كل جهد لمنع ووقف التهديد المشترك الذي يمثله الإرهاب. وهي طرف في معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب،

١٥ اتفاقية إقليمية ودولية، ووضع إطار عمل قانوني شامل لمكافحة الإرهاب وللتصدي للخطاب الارهابي وتجرم التحريض على العنف والكرامية وازدراء الأديان. وتشمل الأولويات الحالية في مجال مكافحة الإرهاب تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات والخبرات مع كافة الأطراف المعنية؛ والتركيز على نهج الوقاية ومكافحة الخطاب الإرهابي، بما في ذلك عبر تمكين المرأة والشباب في جهود منع التطرف والارهاب، وتدريب القادة الدينيين وإثراء المحتوى التعليمي والثقافي لنشر التسامح؛ والتصدي لاستغلال الإنترنت ووسائل التكنولوجيا من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

١٠٣ - وأضافت أن بلدها يدعو الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بالقانون الدولي وحماية ميثاق الأمم المتحدة ومحاسبة الدول التي تنتهك المبادئ والأعراف التي تأسس عليها النظام الحالي، خاصة تلك التي تدعم وتمول الجماعات الإرهابية.

١٠٤ - السيد المهدي صالح المجري (ليبيا): قال إن الإرهاب لا ينبغي ربطه بأي دين أو عقيدة أو ثقافة معينة، وبات آفة بدأت تتسع دائرتها بحيث أصبحت تمثل تحدٍ لجميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة، غنية كانت أم فقيرة. وإن مكافحة الإرهاب هي مسؤولية جماعية تمس أمن وسلامة المجتمع الدولي بأسره. وقد بات واضحاً أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني ستظل قاصرة وذات نتائج محدودة إذا بقي التعاون والتنسيق الاقليمي والدولي دون المستوى. وقال إن بلده يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله، مهما كانت دوافعه وأسبابه. وهو يلتزم في هذا الشأن بجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويرحب أيضاً بمبدونة السلوك من أجل إقامة عالم خال من الإرهاب التي استهلكتها كازاخستان.

١٠٥ - ومضى قائلاً إن ليبيا واجهت وما زالت تواجه مخططات الجماعات الإرهابية التي تضم قيادات ومقاتلين أجانب تسللوا إلى ليبيا مستغلين ما يمر به البلد من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ارتكاب الأعمال الإرهابية. وقال إن حكومة بلده تصدت لهذا الإرهاب بكل ما تملك وقدمت تضحيات جسام أدت في نهاية المطاف إلى دحر الجماعات الإرهابية وهزيمتها. ومع ذلك، فهي تدرك تماماً أن خطر الإرهاب ما زال قائماً ويتجاوز الحدود الوطنية. وهذا هو السبب في أن بلده قد شارك في الاجتماعات الوزارية لدول الجوار حول أمن ومراقبة الحدود، مما أفضى إلى خطة عمل مشتركة التي يأمل في أن تحظى بدعم المجتمع الدولي.

انتشار الإرهاب. كما يتعين إيلاء اهتمام خاص لثني أفراد المجتمع المصممين على إثارة الكراهية والعداء عن استغلال الشرائح المحرومة من السكان في المشاركة في إثارة العنف والقيام بأعمال الإرهاب. وبدلاً من ذلك، من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي جاهدة على تعزيز التسامح المتبادل والتعايش واحترام الفرد لحساسيات الآخرين.

١١٣ - وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُكْمَل ثقافة الحوار والتفاهم والتسامح والتشاور والتعاون الأطر القانونية على مختلف المستويات. ومن الأهمية بمكان مكافحة الاستبعاد الاجتماعي للجماعات والأفراد بضمان احترام قيمهم وحصولهم على فرص متكافئة في المجتمع. وينبغي تشجيع الحكومات والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على غرس قيم التسامح الثقافي والحوار بين الثقافات وسيادة القانون في نفوس أفراد المجتمع، وخاصة الشباب منهم. ومن المهم أيضاً العمل على كفالة الأمن الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالمواطنين.

١١٤ - وأضاف قائلاً إن العمل الجماعي هو السبيل إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، صدقت الحكومة الإثيوبية على ٩ صكوك من أصل ١٩ صكاً من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والبروتوكولات الملحق بها التي تلزم الأطراف بمعاينة مرتكبي الجرائم المحددة في تلك الصكوك، كما صدقت على عدد من الصكوك الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وسنّت القوانين المحلية لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب، وقدمت التدريب للمسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون وغيرهم من الموظفين المعنيين بشأن القوانين الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وأجرت الحكومة أيضاً إصلاحات كبرى ترمي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوسيع الحيز السياسي وكفالة سيادة القانون، وحرية وسائط الإعلام، واحترام حقوق الإنسان.

١١٥ - وفي ختام بيانه كرر تأييد بلده لعقد مؤتمر قمة دولي برعاية الأمم المتحدة لصياغة رد مشترك من جانب المجتمع الدولي على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك تحديد أسبابه الجذرية، ودعا إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

نُفِعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

وتقوم باتخاذ الإجراءات الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل بشكل وثيق مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وهي طرف في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب، وقد وقعت على مختلف الإعلانات المشتركة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي. وعلى الصعيد الوطني، تتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب في تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية الرامية إلى تعزيز الوعي فيما بين السكان وفيما بين القطاعات الحكومية بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

١١٠ - السيد هيدوغ (إثيوبيا): قال إن الإرهاب يشكل تحدياً متزايداً للسلم والأمن، ولا يمكن لأي بلد أن يزعم أنه محصن من التهديدات الإرهابية. وبناء على ذلك فإن الكفاح ضد الإرهاب يتطلب استجابة منسقة على الصعيد العالمي، ولا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية. وأضاف أن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتغيرة باستمرار من حيث الدوافع، والتمويل وآليات الدعم، وأساليب الهجوم واختيار الأهداف. ولهذا ثمة حاجة إلى إجراء تنقيحات متكررة للاستراتيجيات والصكوك الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

١١١ - ومضى قائلاً إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب توفر إطار عمل لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإنه يجب على الآليات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تواصل أداء دور رئيسي في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ويُعدّ هيكل مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب الذي يشمل لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، إطاراً عالمياً هاماً لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وإثيوبيا بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، تعمل بشكل وثيق مع اللجنة والمديرية التنفيذية وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة بشأن مسائل مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز من خلال هذه الأطر، ما زال التعاون الدولي في مجال التصدي لخطر الإرهاب غير فعال تماماً وما زال الإرهابيون يشكلون تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

١١٢ - وأردف قائلاً إن الكفاح ضد الإرهاب يجب أن يركز في المقام الأول على أسبابه الجذرية، ويتعين أن تكون استجابة المجتمع الدولي طويلة الأجل ومتعددة الجوانب تعالج الظروف المؤدية إلى